

اقتصاد

وزير الصناعة لـ«الوطن»: إحالة ملفات الفساد إلى هيئة الرقابة والتفتيش وتقويم الشركات لم يكن مزاجياً

الوطن

أكد وزير الصناعة كمال الدين طعمة إحالة معظم ملفات الفساد والهدر في الوزارة إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، مشيراً إلى أن عملية التقويم مستمرة ولن تقف عند تاريخ معين، ما دام الأداء والتقييم مستمرين، وأن الاجتماعات ليست هي نهاية المطاف إنما هناك تقويم دائم وتقويم ربعي ونصف سنوي يجري على مدار السنة.

وفي حديث لـ«الوطن» بين الوزير طعمة أن غاية التقويم خلاصتها الإحصائية والإحصاءات لا يكون مقابله إنتاج.. الخلل وكشف أماكن الفساد الإداري إن وجد، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة حياله.

ويؤكد أن أهم ما في عملية تقويم أداء الشركات والمؤسسات الصناعية الذي تم مؤخراً أنه كان تقويمياً رقمياً يستند إلى بيانات من واقع الشركات ومن سجلاتها ومما قدمه المديرون العاملون والفرعيون من معلومات، وكان دور الوزارة ربط المؤشرات الاقتصادية بتقويضها. وأضاف: «وجدنا أن بيانات الموازنة الجارية والإنفاق الفعلي الحاصل في بعض الأماكن غير متناسب مع ما ينفذ فعلياً من الخطة الإنتاجية، ولاسيما للبنود المرتبطة بالإنتاج، فهناك ضمن الموازنة الجارية بنود تتعلق بالإنتاج الثابت هي التكاليف التي توقعها المنشأة سواء في حالة إنتاج أو متوقفة مثل الرواتب والأجور ونفقات الكهرباء ونقل العاملين وغيرها، وهناك تكاليف متغيرة ترتبط حصراً بالإنتاج فلا يجوز أن يكون هناك إنفاق ضمن التكاليف المتغيرات ولا يكون مقابله إنتاج».

ويتابع: «إذا وجدنا هناك اتفاقاً ضمن النفقات المتغيرة ولم يكن هناك إنتاج يقابل فهناك مشكلة لأن النفقات المتغيرة يجب أن تتناسب مع الخطة الإنتاجية الفعلية المتحقق وبالغلب لسنا هذا في بعض الشركات الأمر الذي يؤكد أن الاجتماعات التي جرت مؤخراً كشفت بعض حالات الخلل الإداري والتفريط في بعض الأحيان». وعما قامت به الوزارة إزاء ذلك قال الوزير طعمة: «تم إجراء مراجعة وتدقيق على واقع بعض الإدارات وتم تغيير العديد من الإدارات وأولاهها إدارة معمل شركة الألبان حيث تبين أن هذه الإدارة قامت بإبرام عقود لتأجير المستودعات بأسعار غير حقيقية وقام بعض المستأجرين بفتح مسلخ للفروج في حرم الشركة فتم تغيير الإدارة والقعود البرمجة مع قطع الخصاص» وأضاف: «تبين أيضاً أن إدارة معمل مياه الفيحة تقوم يومياً بتصغير عداد الآلة كي لا تظهر كميات الإنتاج الفعلي اليومية ووجدنا نقصاً في عيوب البيرويون بما يزيد على مليون قطعة، وهذه من الممكن أن تكون قد صنعت وبيعت في السوق بسعر لا يقل عن ٣٠ مليون ليرة سورية، كما وجد أن هناك تهرباً فنياً في معدلات تنفيذ الخطة لا يتجاوز ٣٠٪ وفي بعض الإصلاحات الفنية وتم رفع المعدل إلى ٧٠٪ فتم إلغاء الإدارة وأحيل الملف للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش».



الصناعية حيث يتم نقل الأقطان المحبوبة إلى المنطقة الساحلية وحلج غزلها لتصنيع الزيوت من البذور».

خلل في هيكلية الوزارة

ويبين وزير الصناعة أن نتائج التقويم كشفت أيضاً وجود خلل في الهيكلية الإدارية للوزارة، حيث لا توجد مديرية مالية تعنى بشؤون المؤسسات وتدرس الميزانيات وتحصي النتائج، لذا تم إحداث مديرية التكاليف والتحليل المالي والموازنة كما تم تحويل مديرية الشؤون العلمية إلى مديرية الفنية وسيتم ردها بعدد من المهندسين لتقوم بدراسة فئات الشروط وخطوط الاستبدال والتجديد وكل ما يتعلق بالوزارة والشركات التابعة، إضافة لذلك تم دمج مديرية الإنتاج مع مديرية الهيئة والتخطيط مع التعاون الدولي الأمر الذي أدى لوجود نظائر إداريات في المؤسسات والشركات التابعة في وزارة الصناعة تشير إلى أن المديرية المالية بالوزارة بوضعها السابق تدار من قبل محاسب إدارة يتبع في وزارة المالية بشؤون الوزارة كقطاع إداري.

ونتيجة اجتماعات التقويم التي جرت مؤخراً تحدث الوزير عن عمل جارٍ لدراسة التكاليف الفعلية ووضع تكاليف معيارية تبين أن بعض الشركات قد توفقت عن ارتفاع الإنتاج بسبب تراكم المخزون لديها الناجم عن ارتفاع سعر التكلفة وبالتالي سعر البيع كما هي الحال في شركتي العرق في السويداء وحمص. كما يتم إجراء دراسة تحليلية للتكلفة تبين أن الإدارة المالية في تلك الشركات عمدت إلى تحميل كميات الإنتاج المتدنية كامل النفقات الثابتة السنوية ما أدى إلى ارتفاع نصيب وحدة المنتج من التكاليف الثابتة إلى أضعاف مضاعفة وبالدراسة والتحليل والتنسيق مع اللجنة الاقتصادية تم إصدار توصية تقضي بتوزيع النفقات

«نهفات صناعية»:

• تعديل عدادات الآلات في معمل

«الفيحة» للتلاعب بحجم الإنتاج

• مسلخ فروج في حرم «ألبان دمشق»

• مؤسسة السكر خاسرة منذ تاسيسها

• إسمنت طرطوس تنفذ ٩٠٪ من

موازنتها وخلفتها الإنتاجية ٧٠٪

الثابتة السنوية على كمية الإنتاج والمخطط ومن ثم يتم احتساب تكلفة المنتج بإضافة التكاليف المتغيرة وتصل إلى تكلفة منطقية أدى ذلك إلى تسويق المنتج وإعادة الشركة إلى العمل والإنتاج حيث تمكنت الشركة من تسديد الديون المترتبة عليها والتأهب لموسم عام ٢٠١٥. ولفت طعمة إلى أن اجتماعات التقويم كان لها منافع إيجابية عديدة، حيث تم توافي الكثير من مواطن الخلل الإداري، مؤكداً أن عملية التقويم مستمرة وفق أسس علمية اقتصادية لا مزاجية فيها ولا آراء شخصية كونها تركز على الرقم والرقم صادق وبالقابل الرقم أصم وبحاجة إلى تحريك، وذلك من خلال ربطه بمؤشرات اقتصادية لمعنى مدلولاً يتم من خلاله التعرف على حقيقة الشركة.

وبحسب الوزير طعمة تبين أن أرباح الشركات كانت من خلال إعادة تقويم المخزون لأن معدلات تنفيذ الخطط لم تصل إلى نقطة التعادل كيف تريخ الشركة، ومن خلال التقويم تم احتساب هذه النقطة لكل شركة وأصبحت الإدارات تستطيع أن تعرف نفسها في أي لحظة إذا كانت في وضع الربح أو الخسارة من خلال مقارنة ومعرفة كمية الإنتاج الفعلية مقارنة مع نقطة التعادل.

رؤى صناعية

وحول خطة الوزارة للنهوض بالصناعة الوطنية قال طعمة: «نحن كوزارة الصناعة نسعى للتوسع في الصناعات التي تعتمد على مواد أولية متوافرة محلياً لتحقيق قيم مضافة وعالية ونرى أنه من الخطأ الفادح تصدير المادة بشكلها الأولي».

وأضاف: «الأهم من ذلك العمل على التوسع في الصناعات التي يمتلك فيها ميزة فنية ولها استهلاك محلي كبير ويتم من خلالها توفير القطع الأجنبي الذي يصرف على الاستيراد ولاسيما للصناعة الدوائية».



وحول حماية الصناعة الدوائية التي تعتبر مطلباً حكومياً قال: «إن أسعار المنتج المحلي لا تزال رخيصة، أسعار الصناعة الدوائية معقولة تتمتع بمواصفات عالية الجودة ونحن في القطاع العام نلنا من الضرر في الصناعات الدوائية ما لم تتله أي شركة أخرى، فقد تم تدمير شركة تاميكو بالكامل وبجهود متميزة استطعنا فتح فرع جديد لها في باب شرقي ونسعى لإقامة معمل للسيرومات في اللاذقية، ويتم تجهيز منطقة في السويداء التي حصلنا فيها على قسم لإقامة بعض خطوط إنتاج الدواء، مع مساع لإقامة خط الشرايب الجاف والتوسع بالطاقات الإنتاجية فخطوط الكبسول والأقراص التي ينتج من خلالها زمر متعددة لمضادات الالتهاب والمسكنات والأدوية المختلفة».

أسطوانة التشاركية

وفيما يخص موضوع التشاركية في شركات القطاع العام قال وزير الصناعة: «نعمل على تأهيل الشركات التي أصابها أضرار جزئية ونجحنا في ذلك ونحن مع مبدأ التشاركية بشكلها المضبوط الإيجابي الذي يمكن مصلحة الدولة ومصحة المواطن ومصلحة الشريك.. فالعقد المتوازن يكتب له النجاح لذلك نسعى إلى تشاركية متوازنة وقد قمنا بتجربة التشغيل للغير في مجال الصناعات النسيجية للحلج والغزل وحققنا إيرادات مقبولة ومن الممكن الاستمرار في هذه التجربة ضمن رؤى أكثر إيجابية، فالشراكة المتوازنة المنضبطة يمكن أن نستفيدا في الشركات المتعثرة من خلال تشاركية مع شريك إستراتيجي يمتلك الخبرة الفنية والملاحة المالية وخاصة أننا في مرحلة إنهاء العقود السابقة».

وأكد أن التشاركية يجب أن تقوم على المحافظة الكاملة على ملكية القطاع العام للدولة وعدم التفريط بأي شركة، والقضية الأهم أن حقوق العمال مصونة ولا يمكن المساس بها بأي شكل من الأشكال.

نوايا تثبيت العمال

وحول إعادة إعمار بعض الشركات التي أصابها الضرر قال الوزير: «إن الوزارة تعمل على تأهيل الشركات المتضررة وتقديم الدعم المالي لها وأخرها كانت شركة كابات حلب التي لم تدخل بالكامل بالعمل والإنتاج ولكن تم إنجاز الصالة الأولى فيها وتم البدء بالإنتاج وأصبح منتجا في الأسواق ويبي حاجة وزارة الكهرباء والجهات الأخرى».

وحول موضوع العمال المياومين والمشكلات التي يتعرض لها أفاد الوزير أن جميع العمال ذوي الطبيعة الدائمة والذين يصعب عليهم سنوات أي قبل عام ٢٠١٣ بإمامة إدارة شركتهم أن تقدم مطلب إلى الوزارة التي بدورها تقوم بتحويله إلى اتحاد العمال ومن ثم إلى رئاسة مجلس الوزراء لإبرام عقود سنوية مع هؤلاء العمال حالما تجلس الشروط المطلوبة، وهي أن يكونوا عمالاً على خطوط الإنتاج حصراً.

وعن مصير العمال الذين هم في حكم المستقلين قال: «إذا قدم هؤلاء العمال الوثبقيات التي تبين أسباب غيابهم فسوف يتم النظر فيها ومن ثم ترفع إلى مكتب الأمن الوطني ومجلس الوزراء وبضوء الوثبقيات يتم إعطاء القرار».

«جمعية المستهلك»: التجار يمارسون الإزدواجية مع الدولار

قلم وزير التموين جزار... ومواجهة فلتان الأسعار بـ٢٠ تعميماً

في الأسواق يحتاج في عامين الأول هو الاستقرار في أسعار صرف الليرة السورية أمام الدولار لمدة ثلاثة أشهر على الأقل وهي المدة التي تحتاجها عادة عمليات حجز البضاعة واستيرادها وتوزيعها في الأسواق.

والعامل الثاني هو السماح بإجازات الاستيراد وبشكل ميسر لأن ذلك يربك عمل الكثير من التجار ويفوت عليهم شراء الكثير من العروض الرخيصة وطرحها في الأسواق والتي من شأنها كسر الأسعار وتخفيضها وخاصة في مجال الخلفين إضافة إلى أن معظم التجار الذين لم يستطيعوا الحصول على إجازات استيراد حولوا رأسمالهم وأمورهم من الليرة السورية إلى الدولار وهو ما أسهم في زيادة الطلب الداخلي على الدولار وارتفاع أسعاره خلال الفترة السابقة.

«الاقتصاد» تفرض غرامة على

الصناعيين المستوردين المخالفين

الوطن

الغرامة وفقاً لتكرارها، ولكنه أشار إلى أن نسبة الغرامة على كل مخالفة هي ١٪ من إجمالي قيمة البضاعة المستوردة، ويبدو أن «الاقتصاد» اعتمدت توحيد النسبة مهما تكررت المخالفة للصناعيين المستوردين لمواد لزوم منشآتهم الصناعية في إطار تسهيل عمل المنشآت الصناعية وعدم توقفها عن العمل، بمعنى آخر عدم التصديق على الصناعيين فيما يخص الحصول على الأمر واستكمال للتسهيلات التي منحها وزارة الاقتصاد الخارجية ضمن التوجه العام للحكومة والرامي إلى دعم الصناعة الوطنية وحماية المنتج الوطني.

وحتى تاريخه ما يزال عدد التجار المستوردين المخالفين لتعليمات الوزارة فيما يخص الشحن غير معروف، إذ إن هذا الأمر منوط ومتعلق بمديرية المبادر العامة التي أوكلت إليها مهمة تزويد وزارة الاقتصاد بالأسماء التجار المخالفين، إذ كانت الإحصائية التي تحدثت عن «الوطن» في وقت سابق لا تتعدى ٥١ في ٦ تجار، غير معروفة قيمة مخالفاتهم ولا عدد المرات التي كسروا فيها تلك المخالفات.

كما طالب صغية شركات ومؤسسات النقل العامة والخاصة وبالالتزام المطلق بتعرفة أجور النقل المحددة من قبل المكاتب التنفيذية مؤكداً ضرورة قيام غرام التجارة والصناعة واتحاد الحرفيين بالتنسيق والتعاون لتنفيذ إجراءات لضبط حركة البيع والشراء في الأسواق وطرح مواد أو سلع بمواصفات نوعية وجيدة وأسعار مقبولة والزام حلقات الوساطة التجارية للبيع بالأسعار المحددة وتداول الفواتير النظامية.

وفي السياق نفسه كانت قد بينت جمعية حماية المستهلك بدمشق أن معظم التجار لا يلتزمون بقرارات التسعير وتداول الفواتير والإعلان عن الأسعار حيث بين الدكتور جمال السطل أمين سر الجمعية أن انخفاض أسعار صرف الدولار مؤخراً لم يصاحبه

عبد الهادي شباط

طالب وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسان صغية يوم أمس باتخاذ أقصى العقوبات بحق المتلاعبين بالأسعار ومواصفات السلع ومحاولات الغش والتدليس والتلاعب بأجور النقل، وأصدر صغية يوم أمس أكثر من ٢٠ تعميماً طالب خلالها بوريات من صلاحيات ومواصفات البضائع وتنظيم أشد العقوبات بحق المخالفين إضافة إلى إلزام المستوردين وتجار الجملة والمفرق بالتدقيق بالأسعار المحددة من قبل الوزارة والمديريات وتداول الفواتير النظامية والاستجابة السريعة لشكاوى المواطنين على الإبلاغ عن أي مخالفة أو حالة غش يتعرضون لها.

معاون وزير المالية: لن نتساهل في فرض ضريبة الدخل المقطوع.. والقلاع: نصف مدال «الحريقة» مؤجرة استثماراً فكيف ستعالج أوضاعها؟

الوطن

السنوات الماضية وذلك بسبب غياب العمل المرد للدخل». وأضاف: «إن الوزارة تنحو حالياً باتجاه إيجاد نص تشريعي لمعالجة موضوع طي أضرار المكلفين ضريبياً تجنباً لحصول مشاكل في المستقبل من ضرورة إيجاد غطاء تشريعي في حال توفرت الأسباب لطى هذه التكاليف».

كاشفاً أن هناك نسبة ٩٠٪ من المكلفين يدفعون بين ٥ آلاف ليرة إلى ٦٠ ألف ليرة سنوياً ومن مختلف المهن التجارية والصناعية والخدمية ما عدا المهن العلمية، وإن التصويب لهذه المبالغ سوف يساهم بتعديلها من ٢٠ ألف إلى ٢٠٠ ألف ليرة في الحد الأدنى قياساً إلى التضخم ومعدل الأسعار الحالي حيث ارتفعت مشتريات المواطن وسطياً من نحو ٦٠٠ ليرة إلى نحو ٥ آلاف ليرة لسلة غذائية واحدة وارتفعت مبيعات أي محل تجاري من نحو ١٠ آلاف ليرة يومياً إلى ١٠٠ ألف ليرة في الحد

وصف معاون وزير المالية جمال مدلجي الضريبة بالمشوهة ولفترة طويلة من الزمن وعزا سبب هذا التشوه في الضريبة وأساليب استيفائها ونسبة ٩٠٪ إلى الدوائر المالية ويتحمل المكلفون بهذه الضريبة النسبة الباقية.

وخلال لقائه الفعاليات التجارية والصناعية في غرفة تجارة دمشق أمس بين مدلجي أن الوزارة حاولت إصلاح هذا التشوه عبر المرسوم رقم ١٠ الخاص بضريبة الدخل المقطوع بهدف تصويب الضريبة، إضافة إلى الأسعار التضخمية الحاصلة حالياً فهي كذلك الأدنى قياساً إلى التضخم ومعدل إلى معالجة الضرائب بشكلها الحالي إذ انعكست الأسعار التضخمية على الضريبة وعلى موازنة الدولة». وأشار إلى إصدار أكثر من مرسوم لمعالجة المقصرين عن دفع الضرائب «وقد طوت الوزارة أكثر من عشرة آلاف تكليف ضريبي خلال الفترة الماضية وهي مستمرة في طي المزيد من المكلفين غير القادرين من تعرضت منشآتهم للضرر أو أغلقت خلال

بانتظار الحكم الحكومي

«حرب» مصالح بين صناعيي الألبسة

ومستورديها بشعارات اقتصادية وطنية

الوطن

التي تقتضي المحافظة على الطرفين، وليس إلغاء طرف لمصلحة طرف

أخر. وكان مستوردو الألبسة قد رفعوا مذكرة إلى وزير الاقتصاد منذ أيام بيثوا خلالها أن الكميات المطلوبة لجهة الصناعيين بهدف دعم الصناعة الوطنية والمنتج المحلي.

ومما لا شك فيه أن مصلحة الصناعة الوطنية ومنتجها المحلي فوق كل مصلحة، ولكن هذا يجب ألا يكون على حساب التاجر الوطني أيضاً، الذي يتم التصديق عليه أحياناً، وخاصة مستوردي الألبسة الذين لم يمنحوا أي إجازات استيراد منذ كس مستورداته في المنطقة الحرة تحضيراً لموسم الأعياد دون أن يفرج عنها حتى تاريخه.

ولا تختلف من الطرح الحكومي في ترشيدهم الاستيراد لتخفيف الضغط على سوق الصرف، ولكن نختلف بشدة مع خلق التجارة بشكل غير عقلاني، فمثلاً العديد من التجار مرتبطون بعقود توريد مع شركات عالمية لبعض ماركات الألبسة، وتوقفها يتسبب بضرر لهم ولاقتصاد على حد سواء، وهذا ما يجب أن يؤخذ بالحسبان عند تطبيق الترشيد.

كما لا تختلف مع بعض صناعيي الخيوط والأقمشة الذي يشكون حول صناعة الألبسة وتجارتها إلى تجار أقمشة، حيث يستوردونها بجهة تصنيدها في معاملهم، لكنهم يبيعون أجزاء منها في السوق فيضاربون على المنتج الوطني. ويبدو أن حرب المصالح بين مستوردي الألبسة وصناعيها سوف تشتد وطأتها ما لم تتدخل الحكومة بشكل فعال ومنصف لترضي الطرفين على أساس المصلحة الاقتصادية الوطنية العليا الموسم وعدم زيادتها.

بيدو أن حروب مصالح بشعارات اقتصادية وطنية تدور رحاها بين التجار والصناعيين في قطاع الألبسة، مع تحيز رسمي واضح لجهة الصناعيين بهدف دعم الصناعة الوطنية والمنتج المحلي.

ومما لا شك فيه أن مصلحة الصناعة الوطنية ومنتجها المحلي فوق كل مصلحة، ولكن هذا يجب ألا يكون على حساب التاجر الوطني أيضاً، الذي يتم التصديق عليه أحياناً، وخاصة مستوردي الألبسة الذين لم يمنحوا أي إجازات استيراد منذ كس مستورداته في المنطقة الحرة تحضيراً لموسم الأعياد دون أن يفرج عنها حتى تاريخه.

ولا تختلف من الطرح الحكومي في ترشيدهم الاستيراد لتخفيف الضغط على سوق الصرف، ولكن نختلف بشدة مع خلق التجارة بشكل غير عقلاني، فمثلاً العديد من التجار مرتبطون بعقود توريد مع شركات عالمية لبعض ماركات الألبسة، وتوقفها يتسبب بضرر لهم ولاقتصاد على حد سواء، وهذا ما يجب أن يؤخذ بالحسبان عند تطبيق الترشيد.

كما لا تختلف مع بعض صناعيي الخيوط والأقمشة الذي يشكون حول صناعة الألبسة وتجارتها إلى تجار أقمشة، حيث يستوردونها بجهة تصنيدها في معاملهم، لكنهم يبيعون أجزاء منها في السوق فيضاربون على المنتج الوطني. ويبدو أن حرب المصالح بين مستوردي الألبسة وصناعيها سوف تشتد وطأتها ما لم تتدخل الحكومة بشكل فعال ومنصف لترضي الطرفين على أساس المصلحة الاقتصادية الوطنية العليا